Nadia Fadil Abbas FADLE¹

**INDIA'S DEVELOPMENTAL EXPERIENCE, STRENGTHS AND
SUSTAINABILITY CHALLENGES**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.3-3.14>

Research Article

Received:

03/01/2021

Accepted:

23/01/2021

Published:

01/03/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The political leadership in India has realized since independence in the year 1947 that it needs to create distinct political, economic and social conditions to move on the path of development based on the human and natural capabilities of India that qualify it to reach the ranks of major powers, the most important characteristic of public policies in India is the comprehensiveness of its results And its outputs for large segments of Indian society, which necessitated attention to developing high-level strategies in various sectors and paying attention to internal challenges and external threats. India pursued the path of development and became an economically advanced country that competes with major powers in the scientific and technological field and became advanced in the field of emerging energy and entered the nuclear club.

Key words: Development, Energy, Independence, Five-Year Plans, Challeng.

¹ Dr. , Baghdad University, Iraq, drnadia1927@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-1339-3694>

التجربة التنموية في الهند عوامل القوة وتحديات الاستمرار

نادية فاضل عباس فضلي²

الملخص

قد أدركت القيادة السياسية في الهند منذ الاستقلال في العام 1947 أنها بحاجة إلى خلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متميزة للسير في طريق التنمية استناداً إلى ما تمتلكه الهند من مقدرات بشرية وطبيعية تؤهلها للوصول إلى مصاف القوى الكبرى، فأهم ما يميز السياسات العامة في الهند هي شمولية نتائجها ومخارجاتها لشرائح واسعة من المجتمع الهندي مما حتم الاهتمام بوضع استراتيجيات ذات مستويات عالية وفي مختلف القطاعات والاهتمام بالتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، وانتهجت الهند طريق التنمية وأصبحت دولة متقدمة اقتصادياً تنافس القوى الكبرى في المجال العلمي والتكنولوجي وأصبحت متقدمة في مجال الطاقة المستجدة ودخلت إلى النادي النووي. الكلمات المفتاحية: التنمية، الطاقة، الاستقلال، الخطط الخمسية، التحديات.

المقدمة:

لقد أدركت القيادة السياسية في الهند منذ الاستقلال في العام 1947 أنها بحاجة إلى خلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متميزة للسير في طريق التنمية استناداً إلى ما تمتلكه الهند من مقدرات بشرية وطبيعية تؤهلها للوصول إلى مصاف القوى الكبرى، وعشية الاستقلال عن بريطانيا عام 1947 تشكلت إرادة سياسية في هذا البلد الكبير من حيث المساحة وعدد السكان والثروات الطبيعية المتنوعة وأعلن " نهرو " وجوب بناء الدولة الهندية على أسس صحيحة.

إشكالية البحث:

لقد جاءت الحاجة ملحة في الهند بعد مرحلة ما بعد الاستقلال بعد تشخيص التحديات التي تواجهها عملية التنمية بغية معالجتها والوقوف على أسباب العلل فتم تشخيص مشكلة الفقر، و انتشار الأوبئة والأمراض وانتشار الآفات الزراعية و التلوث البيئي ونقص الغذاء ومشاكل المواصلات وانعدام الجسور، وارتفاع عدد السكان، وهي مشاكل خلفتها مرحلة الاستعمار، ونتيجة لذلك اختطت الهند طريق التنمية، وعدت التجربة التنموية في الهند واحدة من أبرز التجارب العالمية.

فرضية البحث: إن الهند بما تمتلكه من مقومات وعوامل قوة طبيعية وبشرية ستستمر في طريق التنمية ومنافسة القوى الكبرى مثل الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ولها نهجها الخاص الذي اختطته عبر فكر قياداتها المتميزة مثل غاندي ونهرو وانديرا غاندي، ولكن لا يعني عدم وجود تحديات تواجهها متمثلة بالتحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

منهجية البحث: البحث يستند على استخدام أكثر من منهج بحثي للوصول إلى النتائج المستنبطة من معطيات وتحليل المعلومات، لذلك استخدمنا المنهج التاريخي للتأصيل للتنمية في الهند، فضلاً عن منهج تحليل المقارن.

هيكلية البحث: جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : المبحث الأول نظرة عامة عن تأسيس الهند ومفهوم أبرز زعمائها للتنمية

المبحث الثاني: عوامل القوة المؤثرة في الدفع باتجاه التنمية

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه عملية التنمية في الهند ومستقبلها

² د. ، جامعة بغداد، العراق ، drnadia1927@gmail.com

المبحث الأول : المبحث الأول نظره عامة عن تأسيس الهند ومفهوم أبرز زعمائها للتنمية

في البدء وعند الحديث عن جمهورية الهند نرى أن البريطانيين اندفعوا للسيطرة على الهند لملء الفراغ الذي عاشته الهند نتيجة الضعف والانقسام الذي أصابه حكامها من المغول بعد وفاة الأباطور المغولي "اورانجيب" في العام 1707، وخلال حقبة حكم الأخير كانت الهند امبراطورية ضخمة ضمت باكستان وبنغلاديش ضمن هوية جغرافية واحدة، وكانت الهند آنذاك رائدة الاقتصاد العالمي، إذ كانت تسهم حتى العام 1750 بنحو 25% من إجمالي الناتج القومي، بينما بريطانيا لم تكن تسهم سوى بـ 1,5% من هذا الناتج وبعد نحو قرن من ذلك التاريخ انقلب الوضع تماماً وأصبحت بريطانيا تسهم بنحو 25% بينما تناقصت حصة الهند 1,5% بل أقل من ذلك (1) (احمد سرور 2010، ص ١٨-١٩).

نالت الهند استقلالها في الخامس عشر من اب 1947، وإعلان الدستور في 26 تشرين الثاني 1949، وبدأ العمل بموجبه مع إعلان الجمهورية في 26 كانون الثاني 1950، وجاء في مقدمة الدستور "أن الهند جمهورية اشتراكية علمانية ديمقراطية ذات سيادة، هدفها ان تحقق لمواطنيها جميعاً العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحرية الفكر والتعبير والعقيدة والعبادة وان تحقق لكل مواطن فرصاً متكافئة وتشر بينهم تحقيقاً لكرامة الفرد ووحدة الأمة (2) محمد السيد سليم ورجاء ابراهيم سليم، 2003، ص 444).

وكان الدستور الهندي قد جعل الهند دولة فيدرالية علمانية برلمانية، وتضم الهند من حيث تقسيمها الإداري 28 ولاية و 7 مقاطعات في الاتحاد وتضم ولايات تقوم على اسس لغوية واثنية منتشرة على مساحة جغرافية واسعة تتجاوز 3,287,263 كم2 مع عدد سكان يتجاوز مليار وربع مليار نسمة (3) (ايف غارنيه، ٢٠١٣، ص ٩٢-٩٤).

مرت الحياة السياسية في الهند بتطورات عديدة أبرزت مدى تحلى القيادات السياسية بقدر كبير من الذكاء، إذ اهتمت القيادة السياسية عبر تاريخ الهند الطويل بعملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنهوض بالبلاد حتى تقف الهند في مصافي الدول المتقدمة، وتستطيع في النهاية الوصول إلى التنمية المنشودة، فبعد تحررت الهند من الاستعمار البريطاني بدأ رجالها في بناء الدولة وتدعيم ركائز الديمقراطية في محاولة للوصول إلى عملية التنمية في البلاد (4) (ندى محمد رزق، 2019، ص ٨).

لقد أكد الزعيم "جواهر لال نهرو" ((ان الاستعمار البريطاني عمل على اللجم القسري لنمو الهند، إذ عمل الحكم البريطاني أن يكون معزولاً ومنفصلاً عن الطاقات الخلاقة لدى الشعب الهندي)) (5) (جواهر لال نهرو، 2011، ص 320). وأكد نهرو "أن جلب النمو التكنولوجي والصناعي القوة لعدد من الشعوب والبلدان الغربية، ومع مرور الزمن يتضح أكثر فأكثر بان مصدر القوة هذا لن يبقى في احتكار عدد قليل من الأمم، ومن هنا فإن الهيمنة السياسية والاقتصادية لاوروبا على اجواء كبيرة من العالم يجب بالضرورة أن تتراجع بسرعة وتتوقف بالتالي عن أن تكون المركز العصبي للقارة الأوروبية -الآسيوية.

ويرى "نهرو" ان الشعب الهندي يمتاز بقدرته المتنامية على إنتاج كل شيء تقريباً في الجانب الكيميائي، ومن عصر البخار تقدمنا إلى عصر الكهرباء ونحن الآن في عصر التكنولوجيا والالكترونيات، ان الكيمياء الجديدة تبني حياة جديدة للبشرية، يبدو اننا عند حافة زيادة هائلة في مصادر الطاقة البشرية مع مختلف أنواع الاكتشافات الهامة التي تلوح في الأفق المستقبلي (6) (جواهر لال نهرو، ٢٠١١، ص ٣٨٦-392).

كان "نهرو" وحلفاؤه السياسيون قد ارسلوا ديمقراطية قائمة على القيم الاشتراكية الفابية، وبغية التوافق مع النموذج التنموي السائد في عصره وأكد "نهرو" ان الدولة يجب ان تكون الفاعل الأساس في الحياة الاقتصادية وردد "نهرو" مقوله ((ان الهند قد دفنت على مدى أكثر من قرن تحت سيطرة بريطانية مباشرة وأن الاوان كي تخرج إلى الحياة وتحقق لنفسها مكاناً ومكانه)) فأثار هذا القول الشعور الوطني للهنود مما ساعد "نهرو" في استراتيجية الساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (7) (بيترأس اوستريفيشوش وجون بوزمان، ٢٠١٠، ص ٦٩).

وكانت الفكرة الأساسية في عملية التنمية الهندية آنذاك هي مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية ولتحقيق ذلك فرضت الدولة ضوابط هائلة على الاقتصاديات الصغيرة والوضعيات المالية، وهو ما ضمن تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنمية، وقد طورت الهند نظاماً متميزاً من التعليم الجامعي تمكن من تخريج العديد من العلماء الاقتصاديين على درجة عالية، من التأهيل لكن في المقابل لم تحقق الهند تقدماً مماثلاً في الادارة الاقتصادية وان كان مشروع بناء الدولة قد شحن الأمل بالشعور بأن للهند رسالة وهو ما نجح في بث العافية في جسد تلك الدولة المستقلة حديثاً ورأى في نموذج الخطة الخمسية السوفيتية وسيلة لتعزيز تنمية بلاده وفيما بعد تم أساء نظام محكم تحت إشراف الدولة يراقب الاستثمار والإنتاج و طاقة المصانع واسعار المخرجات و كتلة رأس المال ويحدد القطاعات الصناعية التي يجب الاحتفاظ بها للمنتجين الصغار (٨) (بترأس اوستريفيشوش وجون بوزمان، ٢٠١٠، ص ٧٠).

أما بالنسبة إلى لرئيسه وزراء الهند "انديرا غاندي" فقد أكدت على أهمية سير الهند في طريق التنمية بمختلف مجالاتها نظراً لعدد سكان الهند والذي هو في تزايد مستمر إذ قامت بتوقيف المساعدات والإغاثة الإنسانية في الهند نظراً وحسب وجهه نظرها ((أن الشعب الهندي قد تحول إلى عالٍ وكسول ينتظر تلك المساعدة لتغطية احتياجاته)) وحولت "انديرا غاندي" الشعب الهندي نحو التنمية والزراعة والصناعة والاستثمار والاستفادة من امكانياتها الوطنية بدلاً من الاتكال على الآخرين، وكان هذا الاجراء بمنع المساعدات الإنسانية فرصة للشعب الهندي لزراعة أراضيهِ وصيد الأسماك والرعي والبناء والصناعة والتجارة والتعليم حتى أصبح الشعب الهندي من ضمن الشعوب المتقدمة المصدرة للعالم بعد ان كان خاضعاً للمانحين للإغاثة والمساعدات الإنسانية (٩)(عبد الرحمن علي الزبيد، 2019، ص٣).

كما أكدت السيدة "انديرا غاندي" على تطبيق الثورة الخضراء فوجت الاستثمارات بشكل كبير إلى المناطق المختارة وبخاصة البنجاب والولايات الشمالية والمجموعات الاجتماعية من المزارعين من الطبقات المتوسطة المالكة للأراضي المتوسطة الحجم، فكانت النتائج ممتازة، كما حثت السيدة "غاندي" المجموعات الريفية على تقلد مناصب في حزب المؤتمر الهندي ووجدت قائمة بالاعانات المقدمة من الدول لارضاء المزارعين الذين مثلوا قطاعات معينة، وقدمت الدولة الطاقة الكهربائية والمياه والأسمدة والقروض بشروط امتيازية في حين بقيت الدخول الزراعية والثروة الزراعية غير خاضعة للضرائب (١٠)(سونيل خلناني، 2009، ص126).

وكانت "انديرا غاندي" قد حققت نجاحات كبيرة في الجانب التنموي، إذ استطاعت السياسات الزراعية المتمثلة في الثورة الخضراء وقف اتكال الهند على الواردات الغذائية، كما تم تعزيز التنوع بشكل ملحوظ لقاعدة الهند الصناعية التي بدأتها سياسات "نهر" وحافظ الاقتصاد على مستوى جيد وكانت الانجازات الاقتصادية مذهلة بين عقدي الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضي إذ استطاعت الهند من تجنب التضخم العالي وكذلك مراحل خطيرة من الكساد الصناعي ولم يسمح بتعاظم الديون وكان السر وراء ذلك يكمن في تقليد الادارة المالية الحكيمة الموروثة من الحكم البريطاني (١١)(سونيل خيلناني، 2009، ص128-129).

حاولت الهند خلال حقبة قادها المؤسسين من تحقيق تنمية ملحوظة لذا يمكن الإشارة إلى ملاحظات قد واكبت عملية التنمية آنذاك يمكن ادراجها بالنقاط الآتية: (١٢)(السكان والتنمية في الهند <http://imadrassa.com>)

- 1- تطبيق الثورة الخضراء الواسعة وتحديدًا منذ العام 1966 وهي عملية إصلاح زراعي شامل هدفت إلى:
 - الحد من هيمنة القطاع عن الأراضي الزراعية حيث سمح ذلك بتوزيع ستة ملايين هكتار على 20 مليون فلاح.
 - انتقاء الاسمدة والمبيدات والبذور لزيادة الإنتاج والاهتمام بشكل كبير بقطاع الموارد المائية إذا أصبحت الهند تمتلك خزانات كبيرة للمياه.
 - تنشيط الحياة الريفية وذلك بمد الفلاحين بقروض واقامة تعاونيات
 - تطبيق اساليب علمية واستعمال الآت حديثة
 - تحقيق اكتفاء ذاتي بين عامي 1970 - 1971 وذلك بإنتاج 100 مليون طن من الحبوب والاستغناء عن المساعدات الأمريكية.
 - احتلال الهند مراتب عالمية متقدمة في بعض المحاصيل مثل الشاي وتربية الابقار.
 - القضاء على المجاعة في بعض السنوات.

٢- السياسة الصناعية المتقدمة إذ شهدت الهند تطور في الميدان الصناعي خاصة في تصدير تكنولوجيا المعلومات، مع وجود عده صناعات تحويلية وميكانيكية كصناعة الاسلحة.

٣- نظراً للنمو السكاني الكبير واختلال التوازن بينه وبين النمو الاقتصادي لجأت الحكومة الهندية إلى تطبيق سياسة تحديد النسل ورفع سن الزواج من 18 - 23 بالنسبة للاناث و25 سنة بالنسبة للذكور ولكن تم رفض تقييد عدد الاطفال باثنين، فالنمو السكاني يوفر الأيدي العاملة ويحقق قفزة اقتصادية.

في ضوء الطرح السابق نرى ان الهند رغم خضوعها للاستعمار البريطاني قرابه 400 عام بكل ما حمله من مآسي للشعب الهندي وسياسه فرق تسد الذي كان القانون الذي يحكم به البريطانيون الهند، إلا ان الهند تمتلك آراثاً تاريخياً ضخماً فضلاً عن امكاناتها البشرية والطبيعية التي تؤهلها بان تكون دولة نامية ومتقدمة يحسب لها حساب في مصاف الدول المتقدمة استطاعت وبشكل مبكر وعن طريق وجود زعماء وقيايين كبار من وضع الهند بعد حصولها على الاستقلال في العام 1947 على طريق التنمية الصحيح وذلك للنهوض بواقعها الذي عانى من ازلمات خلفها الاستعمار.

المبحث الثاني: عوامل القوة المؤثرة في الدفع باتجاه التنمية

في البدء يمكننا القول ان الهند بدأت تخطو خطوات سريعة ومتقدمة في التنمية بكل جوانبها بين عامي 2002 - 2006 اذا أصبح الاقتصاد الهندي بشكل أكثر تحديداً واحداً من أفضل الاقتصاديات في العالم، فقد تضاعف حجم الطبقة الوسطى

إلى أربعة أمثاله خلال العقدين الماضيين وأصبحت تضم نحو 250 مليون إنسان ويتخطى 1% من السكان خط الفقر كل عام، وفي الوقت ذاته من خفض معدل نمو السكان إلى 1,7% في الوقت الحاضر بعد ان وصل رقماً قياسياً هو 2,2% سنوياً قبل ذلك وهذا يعني إرتفاع معدل الدخل الفردي من 1178 دولار إلى 3051 دولار منذ العام 1980، ولا تكمن أهمية ارتقاء الاقتصاد الهندي في حداته عهده وانما في المسار الفريد الذي سلكه فبدلاً من اتباع الاستراتيجية الآسيوية التقليدية المتمثلة في تصدير السلع الرخيصة الثمن التي يعتمد تصنيعها على استخدام اعداد كبيرة من الايدي العاملة إلى الغرب، اعتمدت الهند على أسواقها المحلية أكثر من اعتمادها على التصدير وعلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار على الخدمات بدلاً من التصنيع، فضلاً عن الإنتاج باستخدام التقنية بدلاً من الاعتماد على الايدي العاملة القليلة المهارة (١٣) (جورشاران داس وآخرون، ٢٠٠٨، ص٧).

هناك عوامل اسهمت في دفع عمليه التنمية في مختلف جوانبها:

أولاً: العامل السياسي: أخذت الهند في دستورها الذي وضع في العام 1949 اعتمدته في 26 كانون الثاني 1950، بالنظام الديمقراطي البرلماني الذي يلعب رئيس الوزراء الدور الأكبر من الناحية الفعلية في ممارسة المهام التنفيذية، ويقع على رأس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من خلال مجمع انتخابي والذي يتكون من الأعضاء المنتخبين في مجلس البرلمان والأعضاء المنتخبين في المجالس الشعبية للولايات، وللرئيس نائب يتم اختياره وفقاً لنفس الاجراءات المتبعة في اختيار رئيس ويحل محله في حالة وفاته أو تقاعده او تركه لمنصبه لأي سبب حتى يتم انتخاب رئيس جديد خلال ستة اشهر (١٤) (عبدالرحمن عبدالعال، ١٩٩٧، ص٥٣٠-٥٣١). أما رئيس مجلس الوزراء فهو منتخب من قبل الأعضاء البرلمانيين لحزب الأغلبية ويرأس الحكومة التي تعد مسؤولة جماعياً أمام السلطة التشريعية، أما الاخيرة فتتكون من مجلسين المجلس الأول ويسمى مجلس الشعب لوك سابها ويبلغ عدد أعضائه 545 عضواً منتخبين مباشرة بواسطة الشعب أما بخصوص العضوين الآخرين فيقوم رئيس الجمهورية بتعيينهما، ووفقاً للتعديل الدستوري لعام 1976 فقد أصبحت مدة هذا المجلس ٦ سنوات، أما مجلس الولايات راجيا سابها كيف يتكون من 250 عضواً يقوم رئيس الجمهورية بتعيين 12 عضواً لضمان تمثيل اصحاب الخبرة والكفاءة في المجالات المختلفة أما باقي الأعضاء فيتم انتخابهم بواسطة أعضاء الهيئات التشريعية في الولايات اي يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة، أما السلطة القضائية فتتسم في شكلها العام بالتدرج والمركزية و يقع على رأسها المحكمة العليا وقد كفل لها الدستور التمتع بالحصانات التي تمكنها من اداء عملها (١٥) (عبدالرحمن عبدالعال، ١٩٩٧، ص٥٣١). ويوجد في الهند نظام قضائي موحد للبلاد بأكملها بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، اذ انها تتبع نظاماً قضائياً مزدوجاً وتتألف المحكمة العليا قمة هذا النظام وتأتي بعدها المحاكم العالية في الولايات ثم المحاكم الفرعية، ومن سلطات المحكمة العليا الإشراف على النظام القضائي بأكمله ونص الدستور الهندي بصراحة انه اذا حصل خلاف بين المركز والولاية أو بين الولايات، فيعود إلى الهيئة القضائية أنت حل مثل هذه النزاعات وبالإضافة إلى ذلك هي أيضاً مسؤولة عن ضمان حقوق المواطنين أو وضع حد على سلطات الحكومة حتى لا تتجاوز حدودها (١٦) (محمد راشد كمال، ٢٠٠٧، ص٢).

إن ما جعل الهند متقدمة في مؤشرات التنمية السياسية هي تطبيق الديمقراطية، فالديمقراطية مهمة في النظام السياسي الهندي فهي ديمقراطية كانت قادرة على إعادة إنتاج نفسها و تحدي الصعوبات، لقد عززت الهند ديمقراطيتها رغم كل الصعاب والمتمثلة في عدد السكان الضخم الذي يتجاوز المليار نسمة وتفتخر الهند بديمقراطيتها بسبب العدد الهائل من الناخبين الذي يصل عددهم إلى 750 مليون ناخب ومجموع الناخبين يساوي عددهم في جميع الديمقراطيات الرأسخة (١٧) (العربي الصديقي، ٢٠١٣، ص٤).

ويبلغ متوسط الإقبال على الاقتراع 50% ويزي، فالهنود يأخذون الديمقراطية على محمل الجد، فالديمقراطية في الهند تدوم و تتقدم و تتطور و تجتاز اختبار الزمن والمكان لان التنوع الذي تمتاز به الهند ينطوي على أساس التعددية التي تثير أعجاب العديد من البلدان في العالم الذي نعيش فيه وسياسياً هناك طبقات مؤسسية معقدة تميز النظام السياسي في الهند، وتتكون المؤسسات التمثيلية ذات المجلسين ويعكس هذا النظام إلى حد ما بصمه النظام البرلماني الديمقراطي على الديمقراطية في الهند مما يعني أن الهند تمارس ديمقراطية بشكلها الصحيح وهذا مؤشر على التنمية السياسية المتطورة (١٨) (العربي الصديقي، ٢٠١٣، ص٥).

ومن مؤشرات التنمية السياسية في الهند تشكيل أحزاب سياسية جديدة حيث تم تسجيل 239 حزباً جديداً خلال المدة من اذار 2014 حتى شهر تموز 2016 ليصل عدد الاحزاب الموجودة على الساحة السياسية في الهند إلى حوالي 1866 حزباً، ويوجد في الهند 6 احزاب سياسية معترف بها على المستوى الوطني وهي حسب باهارتيا جاناتا الهندوسي وحزب المؤتمر الذي حكم الهند لسنوات طويلة بعد الاستقلال والحزب الشيوعي الهندي والحزب الشيوعي الهندي الماركسي وحزب المؤتمر الوطني وحزب باهوجان ساماج الذي يدافع عن الفئات المهمشة في المجتمع الهندي بينما يوجد 50 حزباً سياسياً معترفاً بها على مستوى الولايات الهندية (١٩) (فاطمه اسامة علي، 2016، ص٦).

وتأخذ الهند في النظام الانتخابي بحق الاقتراع العام لجميع المواطنين حيث من له حق التصويت من يبلغ من العمر 18 عاماً بغض النظر عن الدين أو الطبقة أو الجنس، ومن الملاحظ أن استخدام مفهوم العلمانية في الهند تختلف عن الغرب فهي لا تعني فصل الدين عن السياسة فقط بقدر ما تعني التعددية الثقافية والاجتماعية والقبول في هذه التعددية كأساس للحياة وأهدافها ليس تقليص السلطة الدينية كما هو موجود في الغرب وإنما تحقيق التعايش بين الأديان والتسامح بين الثقافات المختلفة (٢٠) (فاطمة اسامة علي، ٢٠١٦، ص ٦-٧).

ثانياً: العامل الاقتصادي: إن الهند بدأت مسيرة التخطيط التنموي في الهند بأنشاء هيئة التخطيط عام 1950 والتي انيط بها اعداد خطه التنمية الخمسية وتحديد الأهداف للنمو الاقطاعي وتخصيص الموارد ومتابعة التقدم المحرز وتقويمه، وركزت على تطوير البنيات التحتية وبناء القدرات، وقد اثمرت تلك الجهود على تنفيذ استثمارات ضخمة في قطاعات التعليم والري والسكك الحديدية و الصناعة والتجارة، مما أدى إلى تحقيق نمو ملحوظ في قطاع التعليم الذي شهد تطوراً في بنيته التحتية وانشاء المدارس والكليات في جميع الولايات الهندية، وتمكنت الهند من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية مع احراز تقدم كبير في قطاع إنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كما اسهمت الهيئة في جهود تحويل الهند من دولة ذات اقتصاد ضعيف إلى قوة اقتصادية ناشئة بفعل المنهجية المرحلية المنظمة التي نفذت بها الخطط التنموية (٢١) (عبدالله بن علي المرواني، 2019، ص ٦٠).

وأنشأ في العام 2015 الهيئة الوطنية للتحويل في الهند كمركز أبحاث واستشارات رئيس للحكومة، وتخلت الهند بذلك عن منهجية التخطيط القائمة على اعداد وتنفيذ خطط تنمية متوسطة المدى (خطط خمسية) التي اخرها كانت الخطة الخمسية الثانية عشر (2012-2017) تتبنى رؤيه مستقبلية بعيدة المدى 15 سنة اعتباراً من العام 2017، كما اطلقت الهند خطة عمل ثلاثية للمدة من العام (2017-2020) تتكون من ثلاثة اجزاء يتعلق الجزء الأول منها بجاني الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة والجزء الثاني بالتحويلات المستهدف تحقيقها في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات و الجزء الثالث بالتنمية الإقليمية (٢٢) (عبدالله بن علي المرواني، ٢٠١٩، ص ٦٠-٦١).

وعملت الحكومات الهندية على توفير الظروف والمرتكرات لتحقيق التنمية الاقتصادية اهمها (٢٣) (وليد ابراهيم حديفة، ٢٠١٥، ص ١١٩-١٢٠).

أ-تحسين بيئة الأعمال: إذ ارتكزت على الانشطة كثيفة العمالة فأدخلت سياسات جديدة لتعزيز بيئة عمل الشركات وحوكمتها وتعزيز السلوك التجاري المسؤول لضمان حقوق المستثمرين وتحسين سلوك العمل ومكافحة الرشوة لتعزيز قدرتها التنافسية و عملت الحكومة الهندية وتحديداً منذ العام 2009 على تعزيز الحوار بينها وبين المجتمع المدني والشركات والعمل على تعزيز صياغة السلوك الاستراتيجي المسؤول للشركة في اطار أهداف التنمية الوطنية، واصدرت وزارة شؤون الشركات في اطار أهدافها الخطوط التوجيهية الوطنية الطوعية على الصعيد البيئي والاجتماعي والمسؤوليات الاقتصادية للرجال كما عملت على وضع معايير لتصنيف مشاريع المؤسسات باسم الشركة المسؤولة وعملت على صياغة قانون الرشوة الخارجية الذي يتناسب مع اتفاقيه منظمه التعاون والتنمية BECD لمكافحة الرشوة.

ب-تعزيز الابتكار: إن النمو السريع للهند في البحث والتطوير هو نتيجة نهج استراتيجي في تشجيع الابتكار والتركيز على القدرات المحلية وزيادة الانفاق على تحسين الكفاءة مستفيدة من العوامل التنافسية من حيث التكلفة والقوى العاملة الماهرة الناطقة باللغة الانكليزية، فظهرت الهند كمركز عالمي للخدمات كثيفة المعرفة.

ج-نمو الناتج المحلي: تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن نسبة النمو الاقتصادي بلغت 7,7% عام 2017، وهذه قفزة كبيرة في معدل النمو وهذا يعني ان الهند ستواصل النمو بوتيرة أسرع من الصين التي سجلت نسبه نمو 6,8% في الربع الأول من العام 2018 (٢٤) (خمسة معلومات عن اقتصاد الهند www.youm7.com).

وكان البنك الدولي قد أشار في تقرير له في العام 2018 بأن الهند تتفوق على المملكة المتحدة على الصعيد الاقتصادي اذا استمر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كما قلنا سابقاً بواقع 7% أو أكثر، وصرح وزير الشؤون الاقتصادية الهندي "سوبهاش تشاندرا" « أن الاقتصاد الهندي قد بلغ مرحلة الاقلاع ومن المتوقع ان يحتل المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بحلول عام 2030، وتعمل الهند بنظام الاقتصاد المختلط ويعتمد نصف العمالة في الهند على الزراعة، وهذا ما يميز الاقتصاد التقليدي في البلاد ويعمل ثلاث عمالة البلاد في صناعة الخدمات والتي تمثل ثلثي إنتاج الهند، وصارت إنتاجية هذا القطاع ممكنة اثر التحويل الهندي نحو اقتصاد السوق، فمنذ تسعينيات القرن الماضي عملت الهند على تنظيم الكثير من الصناعات المحلية وخاصة الكثير من الشركات المملوكة للدولة وفتحت الابواب أمام الاستثمار الاجنبي المباشر (٢٥) (براكيتي، ٢٠١٨، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٤٤٨٠).

د-قطاع الزراعة: يعد القطاع الزراعي في الهند من اهم القطاعات التي تحظى بالدعم الحكومي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ يشير السيد "جيلبير انغبوا" رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ورئيس الوزراء السابق لجمهورية توغو إذ يشير على الرغم من النمو الحضري السريع مازالت ثلثا سكان البلاد تقريباً يعيشون في مناطق نائية ويعتمدون على الزراعة لتأمين كسب معيشتهم، وهذا ما تعزى إليه التحسينات الهائلة في المخرجات الوطنية التي شهدتها السنوات

الخمسون الماضية إلى حد كبير وأرتفع إنتاج الحبوب الغذائية من 51 مليون طن خلال المدة 1950-1951 إلى 283 مليون طن في المدة 2018-2019 وتحولت الهند نتيجة لذلك من بلد يعود إلى المعونة الغذائية إلى مصدر صافٍ لمنتجاته الزراعية، كما تراكمت لدى الهند فائضاً تجارياً بقيمة 14,6 مليار دولار أمريكي من منتجات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات في عام 2018 مما دفع بالحكومة إلى القيام باستثمارات جريئة في الإصلاحات الزراعية والتركيز على رفاه المزارعين (27) (جيلبير انغبوا، 2020، ص3).

ويعد القطاع الزراعي في الهند من القطاعات الأكثر ربحية وجاذبية للشباب، وإيجاد توازن بين الإنتاجية وتفاقم الشواغل البيئية وتجاوز نطاق الأمن الغذائي للدخول في مضمار الأمن التغذوي، ويشير "انغبوا" أن الصندوق استثمر منذ العام 1979 (1,1) مليار دولار أمريكي لتمويل 30 مشروعاً طالت 18,5 مليون أسرة ريفية، وأكد "انغبوا" بوجود 5,13 مليون نسمة ومعدل نمو سكاني ما يقارب 1,2% سنوياً وبذلك ستصبح الهند من أكثر بلدان العالم اكتظاظاً بالسكان بحلول عام 2028، ونظراً إلى أن نصف السكان من البالغين في الهند يعملون في الزراعة والقطاعات المرتبطة بها يكتسب تحسين حياة سكان الأرياف أهمية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف الأول القضاء على الفقر والثاني القضاء على الجوع (27) (جيلبير انغبوا، 2020، ص6).

هـ- القطاع الصناعي: تساهم الصناعة في 28% من الموازنة العامة وتوفر 14% من فرص العمل للقوى العاملة في الهند، منذ العام 1991، التي إزلت القيود على الواردات و سمحت للمنافسة الأجنبية و دفعت بعض الصناعات القطاع العام للخصخصة ولبرلة نظام الاستثمار الاجنبي المباشر، مع تحسين بعض البنى التحتية ووسعت إنتاج بضائع المستهلكين، وتعد شركة تاتا الصناعية والاحتكارية العملاقة من أكبر شركات التنمية الصناعية، إذ تطورت صناعة السيارات بشكل كبير وأصبحت بإمكانها المنافسة عالمياً، وتفوقت على عملاقة صناعة الحديد أمثال "بوسكو" و"ينبو" وأصبحت الشركة الخامسة لإنتاج الحديد في العالم، وتعد صناعة السيارات الباروميتر قوة الهند الاقتصادية لهذا أتخذت شركة "فورد" من الهند المحور الأساسي في تصنيع المحركات الجديدة لسياراتها، فضلاً عن سوزوكي وهونداي، وتعد الهندي المركز الأساسي لتصدير إنتاجها من السيارات الصغيرة (28) (نجاح كاظم، 2013، ص130-133).

أما بالنسبة للصناعات التحويلية من المتوقع ان تزداد نسبتها 25% بحلول 2025 بعد أن وصلت إلى 16% خلال المرحلة الحالية، ولاشك أنه مختلف الخطوات التي اتخذتها الحكومة الهندية في ما يتعلق بالتدابير المتبعة لسهولة ممارسة الأعمال التجارية وخلق بيئة مناسبة للأنشطة الصناعية التحويلية والتركيز على تحسين السياسات الصناعية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها المساعدة في إعادة انعاش قطاع الصناعات التحويلية و تحقيق القدرات التنافسية العالمية (29) (منى عوض، 2016، ص5).

وفي مجال الصناعات العسكرية يلاحظ ان الهند حققت تقدماً ملحوظاً في مجال الصناعات العسكرية، حيث تمثل نسبة استثمارات التطوير الدفاعي والإنتاج العسكري في الموازنة الدفاعية للهند للعام 2019، ما يعادل 6,87% من اجمالي اعتمادات الدفاع الهندية للعام 2019، والبالغ قيمتها ما يعادل 49,68 مليار دولار أمريكي وهي نسبة يرى فيها بعض المراقبين انها قد لا تكون كافية لتحقيق الطموحات التصنيعية العسكرية للهند برقم كون موازنة الدفاع الهندية لعام 2019 تجاوز 49 مليار (30) (أ. ش. أ، 2019، ص2).

و- قطاع الطاقة: تتلخص مشكلة الطاقة التي تواجهها الهند في إنها جاءت رابع أكبر مستهلك للطاقة في العام 2011، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وتضاعف استهلاك الطاقة بين الاعوام 1990 و 2011، فتلبية الطلب المتزايد على الطاقة يمثل تحدياً كبيراً يواجه حكومات الهند المتعاقبة، فقد زاد استيراد الهند من النفط الخام من 40% من احتياجاتها سنة 1990 إلى 70% في العام 2011 على سبيل المثال، وتم استيراد نحو 64% منه من الشرق الاوسط في العام 2012، وتؤكد التقديرات انه بمجيء العام 2032 ستسورد الهند نحو 90% من احتياجاتها من الطاقة من الخارج وسيكون جزء كبير منها من الشرق الاوسط (31) (ظفر الاسلام خان، 2013، ص3). وتتمتع الهند بعدد كبير من مصادر الطاقة المعروفة مثل فحم ولبغنايت و نפט وغاز طبيعي، و طاقة متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة المستخرجة من الكتل الحيوية البايوماس هي الطاقة المستخرجة من قصب السكر، ومعرفة حجم هذه المصادر مسألة مهمة تؤكد حاجة البلد من الطاقة المستهلكة والمستوردة وتعطي مؤشراً على ابعاد استراتيجيتها لتوفير الطاقة المطلوبة من مصادر خارجية (32) (ظفر الاسلام خان، 2013، ص5). وتعمل الحكومة الهندية منذ بداية القرن الحادي والعشرين على ضمان حصول المواطنين على متطلبات الحياة السياسية ومنها الكهرباء فقط حصل نحو 700 مليون شخص في الهند على الكهرباء بين عامي 2000-2018، وهو ما يعكس عزم الهند على تنفيذ خططها التنموية بفعالية نتيجة لذلك أرتفع استهلاك الطاقة الأساسية في الهند في نسبة 155 في المئة اي انها تضاعفت أكثر خلال هذه المرحلة و ينصب اهتمام الحكومة على الوصول إلى المناطق المعزولة و نحو التحول إلى استهلاك الطاقة المتجددة والمستدامة وتوقعت BP ان يتضاعف نصيب الهند من اجمالي الطلب العالمي على الطاقة الأولية إلى نحو 11% في حلول العام 2040 مدعوماً بالنمو السكاني والتنمية الاقتصادية (33) (حنين سلوم، 2020، ص3).

وتشكل الهند في العام 2018 ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهي تستورد نحو 80% من استهلاكها فقد استوردت في العام 2018 نحو 228 مليون طن من النفط يرتفع النفط المستورد على أساس سنوي بنسبة 8% وقد شكلت نحو 21% من نمو الطلب العالمي على النفط وتستورد الهند النفط بشكل أساسي من منطقة الشرق الأوسط إذ تستورد 64% من هذه الدول وخصوصاً دول الخليج العربي وكان العراق المصدر الأكبر مشكلاً 21% وتلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 17% (٣٤) (حنين سلوم، ٢٠٢٠، ص ٥).

و تحاول الهند تطوير وتنمية صناعة النفط على الدوام وخاصة في مجال شركات القطاع الخاص التي تعمل على إدارة المصافي الكبيرة في قطاع النفط، و تحاول الهند تطوير احتياجاتها من الطاقة باستخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الشمس، والرياح، والمياه لتقليل النفط المستورد والمؤثر بشكل كبير على عجز ميزانية المدفوعات، ويعد البلد أحد أهم المصدرين للطاقة المستقبلية كالطاقة الشمسية، الهواء، والوقود الثنائي كذلك هناك مولدات الطاقة المستخدمة للطاقة الحرارية وهاييدروكهربائية إلى جانب الطاقة النووية (٣٥) (نجاح كاظم، ٢٠١٣، ص ١٣٦).

ثالثاً: العامل الاجتماعي والثقافي:

تعد الهند بلد التعددية العرقية والدينية واللغوية على مستوى العالم حيث يتوزع سكانها في انتماءاتهم العرقية بين الآريين واليونان والمغول والشعوب المنحدرة من وسط آسيا، بالإضافة إلى من يعودون بأصولهم إلى العرب والترك والافغان، وعلى مستوى اللغات فإن الهند تضم عدد كبير من اللغات تتجاوز 400 لغة مثل اللغة الهندية والإنجليزية والبنغالية و المارثية والبنجابية والتاميلية والأردية الخ و العامل الديني لا يقل تنوعاً في ذلك بحيث تضم الهند جميع الديانات الكبرى مثل الاسلام والمسيحية و الهندوسية والبوذية والمسيحية واليهودية، ونظراً لهذا التنوع والتعدد على كل المستويات، فالحاجة ماسة إلى الخطط في مسار التنمية في مكافحة الكثير من الأمراض مثل الفقر والتخلف والأمية والبطالة (٣٦) (كاشف جمال، 2020، ص ٢).

ويشكل التنوع الاجتماعي والثقافي واللغوي قوة مهمة ومحركة للتنمية ليس على مستوى النمو الاقتصادي بل ايضاً كوسيلة للعيش حياة فكرية وعاطفية ومعنوية وروحية أكثر اكتمالاً، وعليه يعد التنوع الاجتماعي ميزة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة مترافقة بالقبول في التنوع الثقافي والاقارب به عبر الاستعمال الابداعي للأعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص في خلق الحوار بين الحضارات والثقافات والبلوغ بها إلى مستويات عليا من الاحترام والتفاهم المتبادل، لذلك يعد الاعتراف بالثقافات واللغات الأخرى بتنوعها الكبير قيمه ملازمة للتنمية والتماسك الاجتماعي والسلام، حيث لا يمكن فصل التنمية عن الثقافة واللغة، والهند تركز على الجوانب المختلفة التي تساعد في تحقيق التنمية على مستويات شتى مثل العلاقة المعقدة للدولة بالجماعات الثقافية خصوصاً عندما تتعارض الخصوصيات الثقافية مع القيم الليبرالية التي تأسس عليها النظام الفيدرالي وعدم قدرة الدولة العلمانية على فرض سيطرتها على الجماعات الدينية ودور التعددية في بلورة الأمة الهندية وشكل النظام الفيدرالي الذي يحكمها وأهمية الانتماء الثقافي والاعتراف بالتنوع ودعمه (٣٧) (كاشف جمال، ٢٠٢٠، ص ٤).

رابعاً: الهند والعالم الخارجي

تصدرت الهند بلدان العالم بما فيها الاقتصادات المتقدمة كأسرع اقتصادات العالم نمواً خلال 15 سنة الماضية حسب البيانات الرسمية، وفي العام 2018 جاء اقتصاد الهند في المرتبة السابعة كأكبر اقتصاد في العالم بفضل النمو المتسارع و حجم الإنتاج والصادرات لتحل مكانة متقدمة إلى جانب الصين في قيادة اقتصاد قارة اسيا (٣٨) (محمد فرحات، ٢٠١٩، ص ٢).

وبالنسبة للعلاقات التجارية للهند نرى ان الصين تعد أكبر شريك تجاري للهند، إذ بلغ حجم التجارة 89,71 مليار دولار عامي 2017-2018 بالرغم من وجود مشاكل حدودية قائمة بينهما منذ عقود (٣٩) (ذكر الرحمن، ٢٠١٩، ص ٣). وكانت الهند قد وقعت مع الصين و13 دولة أخرى اتفاقاً في العام 2019 ومثل أكبر تكتل للتجارة الحرة في العالم، فثلث نشاط اقتصاد العالم يستقر في الدول التي وقعت على اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة والتوقيع تم في القمة السنوية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وافرت دولة آسيان الأهمية الاستراتيجية في انضمام الهند إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لاقامة منطقة تتمتع بسلاسل اقتصادية لأضافة قيمة أوسع وأعمق لنفع كل الناس في المنطقة (٤٠) (ذكر الرحمن، 2020، ص ٢-٣).

أما بالنسبة للعلاقات المتنامية بين الهند ودول الخليج العربي فهي متطورة جداً إذ تبحث دول الخليج العربي عن أسواق مستقرة لصادراتها من الطاقة و استثمارات جديدة لفوائضها المالية، بالمقابل تحتل المنطقة الخليج العربي مكانة استراتيجية كبيرة في المنظور الهندي للأسباب التالية (41) (الخليج أون لاين، 2020، ص 3).

1. دول مجلس التعاون الخليجي تعد الشريك الأول للهند نتيجة اعتماد نيودلهي على وإردات الطاقة وتزايد صادراتها إلى أسواق الخليج العربي .

2. وجود أكثر من ٨,٥ مليون هندي يعملون في دول مجلس التعاون الخليجي ويحولون إلى بلادهم مبالغ مالية تصل إلى نحو 40 مليار دولار سنوياً.
3. هناك قضايا مشتركة للحفاظ على استقرار التجارة بينها تتعلق بتهديد الارهاب والقرصنة البحرية .
- أما بالنسبة للعلاقات الأمريكية- الهندية في المجال التجاري والاقتصادي فهي قديمة جداً، وخاصة كانت قد تعززت نهاية الحرب الباردة وأكد عليها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" خلال زيارته إلى الهند في 24-25 شباط 2020 إذ أكد على ضرورة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية تحت تأثير عاملين رئيسيين: أولاً: أزمة فايروس كورونا وتداعياتها المحتملة على حجم الطلب الصيني على السلع الأمريكية وصعوبة تطبيق اتفاق التجارة الأمريكية.
- ثانياً: التقديرات الإيجابية للاقتصاد الهندي الأمر الذي يفسح المجال أمام مراهنة أمريكية على تعزيز الطلب الهندي لتعويض التراجع المتوقع على نظيره الصيني على الأقل خلال عام 2020 (٤٢) (محمد فايز فرحات، ٢٠٢٠، ص٣).
- وبالنسبة للعلاقات الهندية الأوروبية على الرغم من إعلان العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والهند كشراكة إستراتيجية في العام 2004 إلا أنها ظلت لمدة طويلة خارج قائمة أولويات الاتحاد الأوروبي، فقد تم تجميد المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والهند فعلياً منذ العام 2013 وبحلول نهاية عام 2019 شكلت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والهند 1,9% فقط من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي، كما أن القيادة السياسية للاتحاد الأوروبي قدم انجذبت إلى حد كبير إلى شرق وجنوب شرق آسيا، وكانت تعطي الأولوية للتفاوض بشأن معاهدات اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة وفيتنام واليابان والتوجهات حالياً أوروبا بشكل كبير اتجاه الهند للحاجة إلى السوق الهندي (٤٣) (غلوبال تايمز، ٢٠٢٠، ص٣).
- في ضوء الطرح السابق نرى أن الهند نجحت في السير في طريق التنمية عبر انتهاجها الديمقراطية وتأسيس الدولة العلمانية في بلد متعدد الاعراق واللغات والأديان، وعملت في مرحلة ما بعد الاستقلال على تطبيق استراتيجيات تنموية تضمنت السير في طريق الارادة الموجه للاقتصاد أي التخطيط الموجه، مع الاعتماد على القطاع الخاص والعام في الوصول للتنمية الحقيقية و تضافرت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تحقيق استراتيجيات التنمية، وانفتحت الهند بشكل كبير شرقاً وغرباً لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية في مختلف القطاعات فضلاً عن تعزيز تواجدها في المنظمات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه عملية التنمية في الهند ومستقبلها

كل تجربة تنموية والسير في تطبيقها لا بد أن يواجه بعقبات كثيرة وشائكة، والهند شأنها شأن باقي الدول التي طبقت خططها التنموية في جميع المجالات لا بد وأن تواجه بعقبات وتحديات فما زالت الفجوة هائلة بين الأغنياء والفقراء وايضاً بين المدن والقرى، فمعدل نسبة الفقراء في القرى والأرياف أكثر بكثير من المدن ومعدل التغيرات لسكان الريف تحدث على شكل تراكمات كمية صغيرة، ولأن أكثر من ثلثي نفوس الهند يعيشون في القرى التي قوامها الزراعة ما يجعل نصيب التنمية الاقتصادية قليلاً مقارنة مع المدن والتكنولوجيا المتقدمة (٤٤) (نجاح كاظم، 2013، ص١٨٢-١٨٣).

ما زالت خطط التنمية في الهند لا تشمل الكثير من الولايات الهندية في القرى والأرياف فمثلاً القطاع الصحي البعض فيها تسهيلات طبية بسيطة للغاية وفي بعض منها غير موجوده أصلاً، بينما نرى في المدن الهندية الكبيرة مؤسسات طبية على مستوى عالمي وغدت المقصد لكثير من المرضى في مناطق كثيرة من العالم لاسيما الشرق الاوسط، كذلك وجود مكننة في مشاريع الريف والبعض الآخر من دون مكننة فضلاً عن ذلك لا تزال قرى كثيرة محرومة من المياه الجارية الصالحة للشرب ومن الكهرباء ومن الرعاية الصحية (٤٥) (نجاح كاظم، 2013، ص١٨٣).

فداخلياً لا تزال الهند تواجه انتشار الفقر والامية مترافقة مع تنامي النزعة القومية لدى الهندوس اليمينيين، أما على الصعيد الدولي، علاقات الهند مع جيرانها لا سيما الصين وباكستان ليست بالجيده، فهناك بين الحين والآخر تهديد للأمن والسلم الدوليين (٤٦) (شوريا نيازي، ٢٠١٧، ص٣-٢).

وتوجد مشاكل داخلية بالغة التعقيد وتعد البطالة أحد أكبر المشاكل التي تواجه الهند إذ لا يزال ملايين الشباب المتعلمين عاطلين عن العمل بسبب الافتقار إلى التعليم الموجه نحو العمل، فوفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة في يناير 2017 فإن التنمية الاقتصادية أخذه في التباطؤ في الهند في حين من المتوقع في السنين القادمة ان يزداد التفاوت الاجتماعي والبطالة بشكل اكبر (٤٧) (شوريا نيازي، ٢٠١٧، ص٣).

وعندما تولى رئيس الوزراء "ناريندرا مودي" مسؤولية الرسمية للولاية الثانية بتفويض شعبي كبير أكد على ضرورة تجاوز العقبات من خلال التسريع الاصلاحات الاقتصادية والتركيز على ترسيخ الركائز المالية وأصلاح النظام المصرفي المنهك والاضطلاع يضبط الهيكل الاقتصادي فيما يتعلق بضريبة السلع والخدمات وقانون تنظيم العقارات، وأكدت هيئة

التصنيفات والأبحاث الهندية «إندرا» ان الحد من التباطؤ وناش الاقتصاد سوف يشكلان التحدي الأول لحكومة «مودي» (٤٨) (براكيتي غوبتا، ٢٠١٩، صحيفة الشرق الأوسط). وطبقاً لما ذكر آنفاً يمكن تحديد التحديات التي تواجه عملية التنمية في النقاط الآتية (٤٩) (مركز المستقبل، ٢٠١٩، ص ٣-٥).

1-تحديات المجال الصحي: لقد تبنت الهند أهداف التنمية المستدامة التي بموجبها تلتزم تحقيق بعض الأهداف مثل التغطية الصحية الشاملة وهو ما يتطلب تطوير نظام التأمين الصحي مع توفير نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات يمكنه ضمان علاج سريع ومضمون فضلاً عن وجوب منح الحكومة الأراضي مجاناً أو بأسعار مخفضة للمستشفيات التي يتم أنشاؤها في المناطق الريفية.

2-تحديات التعليم الجامعي الذي يتطلب تعزيز قدرات خريجي الدراسات العليا بهدف زيادة عدد المعلمين والمدرسين في نظام التعليم العالي وتحفيز الطلاب على الحصول على الدراسات العليا ومنح الزمالات في جميع المجالات الدراسية.

3-تحديات التحول إلى الحضرة: يتطلب من الحكومة زيادة مساكن الايجار ورفع قيمة الايجارات وحث المواطنين على تأجير الوحدات السكنية الشاغرة.

4-تحسين العلاقات مع دول الجوار أن الصراع والتوتر اهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وبذل الجهود الدبلوماسية.

لتحسين العلاقات مع جيرانها لاسيما مع باكستان والصين وإزالة التعريفات وإي حواجز أمام التجارة مع جيرانها مثل النيبال و بوتان وبنغلادش كما يجب ان تتبع لجيرانها اعفاءً من رسوم السكك الحديدية والموانئ الهندية، مع تعزيز الروابط بين الصين والهند لان ذلك سيدفع على تنفيذ المشروعات التنموية وتنشيط الاستثمارات في الصناعات الحساسة، والعمل على صياغة استراتيجيات طويلة لأجل البناء والاكتفاء الذاتي.

في ضوء الطرح السابق على الرغم مما تحققه التنمية في الهند من نجاحات وتقدم في قطاعات متعددة كالاقتصاد والتعليم والطاقة وغيرها من المجالات إلا أنها ما زالت تواجه عقبات وتحديات تعمل على الإبطاء للسير في هذا الطريق الصعب، إلا أن الهند تواجه تلك العقبات بصبر وحكمة بالغه من أجل الاستمرار في تحقيق معدل النمو يكون مرضي لشعبها ونظامها السياسي، والحكومات المتعاقبة تعمل جاهدة على تقليل نسب الفقر وتقليل نسبة الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتذليل العقبات من أجل أن يتم تجاوزها مستقبلاً والانفتاح عالمياً والارتقاء بتجربتها من التنمية والانتقال إلى التحديث.

الخاتمة

إن أهم ما ميز التجربة التنموية في الهند هو شمولية نتائجها ومخرجاتها لشرائح واسعة من المجتمع الهندي مما حتم الاهتمام بوضع استراتيجيات ذات مستويات عالية وفي مختلف القطاعات و البنى التحتية في الهند، فالسياسات العامة اعتمدت في غالب الأحوال على وجود معلومات ومعطيات حقيقية عن جميع الولايات والمدن الهندية وتحديد مقدار الاستفادة مما تقدمه أي مدينة من المدن وفقاً لما تمتلكه من ثروات وامكانات وإقامة مراكز صناعية تجارية في مناطق معينة دون تلك.

لقد جاءت الحاجة ملحة في الهند بعد مرحلة ما بعد الاستقلال بعد تشخيص التحديات التي تواجهها عملية التنمية بغية معالجتها والوقوف على أسباب العلل فتم تشخيص مشكلة الفقر، و انتشار الأوبئة والأمراض وانتشار الآفات الزراعية و تلوث البيئة ونقص الغذاء ومشاكل المواصلات وانعدام الجسور وهي مشاكل خلفتها مرحلة الاستعمار. من كل ماتقدم نستنتج المعطيات الآتية:

1. وجود قيادات سياسية كارزمية استطاعت النهوض بالهند من منذ الاستقلال إلى يومنا.
2. وفرة الكفاءات العلمية إذ حقق الشعب الهندي تطور هائل في مجال تكنولوجيا المعلومات.
3. انخفاض مستوى الاجور مع توافر الايدي العاملة وانخفاض مستوى المعيشة، مما جعل الهند توفر الملايين من الايدي العاملة الرخيصة.
4. كفاءة الشركات الهندية من حيث التكلفة وسرعة الانجاز وتنوع الإنتاج في مجالات البرمجة و التطوير وخدمات الهندسة والتصميم مما جعلها تنافس في الأسواق العالمية.
5. استخدام الاقمار الصناعية الهندية فائقة السرعة.

وأخيراً نرى أن التجربة التنموية الهندية اثبتت حكمة القيادات السياسية المتعاقبة على حكم الهند إذ تميزوا بوجود عقل حكيم وضع اللبنات الأساسية لعملية التنمية إذ تمتعوا برؤية ثابتة وقامت بالتخلص من الافق الضيق ووضعت الخطط الطموحة التي قادت إلى وصول الهند إلى مصاف القوى العظمى إذ أصبحت سابع اقتصاد في العالم اليوم وتنافس الصين في ذلك.

المصادر أولاً: الكتب

احمد سرور، الهند المارد النائم قراءه في المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، في مجموعه مؤلفين في كتاب الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت 2010.
ايف غارنيه، اطلس بلدان العالم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2013. بترأس اوستريفيوش وجون بوزمان، الهند: الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، في مجموعه مسؤولين في كتاب الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
جواهر لال نهرو اكتشاف الهند، ترجمه فاضل حكون ج2، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
جور شاران داس وآخرون، نهوض الهند، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2008.
سونيل خيلناني، فكرة الهند، ترجمة مجيب الرحمن، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث- دار كلمة، ٢٠٠٩.
عبد الرحمن عبد العال وآخرون، الهند، في مجموعة مؤلفين في كتاب العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، جامعه القاهرة، 1997.
محمد السيد سليم وآخرون، الاطلس الآسيوي، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

ثانياً: البحوث والدراسات

العربي الصديقي، ديمقراطية، الهند وتحديات النجاح، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، اكتوبر 2013.
ظفر الاسلام خان، في الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الاوسط، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، مايو ٢٠١٣.
عبد الله بن علي المرواني، تطور منهجية التخطيط التنموي ومؤسساته: تجارب دولية وأقليمية مختاره، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2019
فاطمه اسامة علي احمد، التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام 2002، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، آب 2016
محمد فايز فرحات، زياره ترامب إلى الهند..... التوقيت والابعاد، مركز الامارات للسياسات، فبراير 2005
محمد راشد كمال، اهم ما في النظام السياسي للهند، مجلة البعث الاسلامي، ج٥٢، العدد ١٠٠، ٢٠٠٧.
ندى محمد رزق، دور الإصلاح السياسي في عملية التحول الديمقراطية في الهند في المده من (2004-2015) المركز العربي للبحوث والدراسات، ايلول 2019

ثالثاً: الاطاريح

وليد ابراهيم حديفه، القوى الاقتصادية الصاعده في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي إنموذجاً، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، أطروحة دكتوراه، 2015

رابعاً: الصحف

براكريتي غوتبا، الهند تقترب من مركز خامس اكبر اقتصاد في العالم، صحيفة الشرق الاوسط لندن، العدد 14480، 21 يوليو 2018.
براكريتي غوتبا، الهند تحديات اقتصادية لمودي في ولاية الثانية، صحيفه الشرق الاوسط، لندن العدد ١٤٧٩٧، 3 يونيو 2019

خامساً: المواقع الالكترونية

ش.أ، الهند تتقدم في التصنيع العسكري وتنتج مدافع الهاوتزر و المقاتلات الخفيفة.

<https://www.youm7.com>

السكان والتنمية في الهند <http://imadrassa.com>

الصناعات التحويلية تعزز الاستثمار الاجنبي بالهند، ترجمة منى عوض

<https://www.alwatan.com>

التحديات الأكثر إلحاحاً للحكومة الجديدة في الهند، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 9 يونيو 2019،

<https://www.futureuae.com>

حنين سلوم، الهند المستقبل الواعد لقطاع الطاقة العالمي، <https://www.awalan.com>

جيلبير انغبو، أهمية التنمية الزراعية في الهند الاستثمار في السكان الريفيين

<http://www.ifad.org/ar/web>

شوريا نيازي الهند في ذكرى الاستقلال ال ٧٠: تحديات داخلية وخارجية تعكر صفو

الاحتفال <https://www.aa.com.tr/ar>

- دول الخليج والهند تبادل تجاري واسع عزز العلاقات السياسية
<https://alkhaleej onlion. net>
- ذكر الرحمن الهند والصين علاقات اقتصادية
<https://www.alarabiya.net>
- ذكر الرحمن الهند والتكتلات التجارية
<https://www.alkhaleej onlion. Net>
- عبد الرحمن على الزبيب إعادة النظر في المساعدات الإنسانية وتحويل مجالاتها نحو التنمية
<https://alhawah. ye. 2019>
- غلوبال تايمز التقارب بين الاتحاد الأوروبي يسرع إعادة الاصطفاف الجيوسياسي
<https://www. almayadeen. net. 2020>
- كاشف جمال، الهند في مسار التنمية المستدامة عالياً
<https://www. arabic. language. com>
- محمد فرحات، بالرقام الهند تنافس الكبار في الاقتصاد العالمي
<https://al-ain. com>